Grammatical and Morphological Choices of IBin Fanary in his book (Establishing rules), By Explaining Morphological Purposes

اختيارات ابن الفناري النحوية والصرفية في كتابه تأسيس القواعد حرفًا بحرف، في شرح مقاصد أساس الصرف

Assist. Prof. Dr. Ahmad Juma'a Mahmood Al Heeti
أ.م.د أحمد جمعة محمود الهيتي
Coll. of Islamic Sciences- university of Anbar
كلية العلوم الإسلامية- جامعة الأنبار
isl.ahmedj@uoanbar.edu.iq

Assist. Lect. Waleed Daher Najem Sa'ad Aldulaimy
م.م وليد ظاهر نجم سعد الدليمي
General Directorate of Anbar Education
المديرية العامة لتربية الأنبار
waleedth8r@gmail.com

Received: 08/01/2021 Accepted: 14/02/2021 published :30/03/2021
DOI : 10.37654/aujll.2021.170980

Abstract

When the book explaining Muhammad Shah al-Fanari (died: 840 H) on the basis of the book (Morphological rules) to his father Mohammed bin Hamza al-Fanari (died:834 AH) found that commentator stands at controversial issues. He mentions the doctrines of grammarians, being worthy of study issues, where the character of the commentator revealed. We do not claim that al-Fanari had many unique opinions and had not previously done so to raise his scientific status. The man lived in a time when the rules were established and the judgments settled. The point is that he was not a prisoner of a particular doctrine, but had his own personality, and his own views after a long thought and scrutiny what reassures him that is correct among those views presented, with a tendency to the opinion of the public.

Keywords: Choices, IBin Fanary, Morphological .

الملخص

لمّا حققت كتاب شرح محمد شاه الفناري (ت: 840هـ) على (أساس الصرف) لأبيه محمد بن حمزة الفناري (ت: 834هـ)، وجدت الشارح يقف عند المسائل الخلافية، ويذكر مذاهب النحاة فيها، وكانت تلك المسائل جديرة بالدراسة؛ ظهرت فيها شخصية الشارح. ولا ندّعي أنّ للفناريّ آراءً كثيرةً انفرد بها ولم يُسبَق إليها حتى نرفع من مكانته العلمية؛ فالرجل عاش في زمن أُرسيت فيه القواعد، واستقرت فيه الأحكام، لكنّه لم يكن أسير مذهب بعينه، بل كانت له شخصيته المستقلة، وآراؤه الخاصة بعد طول فكر وتمحيص وتدقيق، فيختار ما تطمئن له نفسه أنّه الصواب والأرجح من بين تلك الآراء التي يعرضها في المسألة، مع ميله إلى رأي الجمهور.

الكلمات المفتاحية : اختيارات، ابن الفناري ، الصرفية.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمدٍ النبيّ الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد.

فبعد أن أُرسيت القواعد، واستقرت الأحكام النحوية والصرفية صار العلماء المتأخرون إلى اختيار الرأي الراجح في نظرهم، مفاضلين بين المذاهب والأقوال المتعددة في المسألة الواحدة، إذ لم يدع المتقدمون مجالًا لإثبات قاعدة جديدة، مستقرئين كلام الله -تعالى- وكلام العرب شعرًا ونثرًا لوضع القواعد وإثبات الأحكام.

ومعلوم أنّ علماء البصرة لهم منهج مخالف لمنهج أهل الكوفة الذين جاؤوا من بعدهم، فالبصريون لا يبنون إلّا على الشائع المطرد، ولا يأخذون إلّا من كلام العرب الفصحاء زمانًا ومكانًا، وأمّا الكوفيون فقد اختطوا لأنفسهم منهجًا مخالفًا، وتحرروا من قيود الصنعة التي ألزم البصريون بها أنفسهم، فإذا وجدوا بيتًا واحدًا فيه شيء مخالف للأصول بوّبوا عليه وبنوا عليه قواعدهم، فكانت طريقتهم أقرب إلى طبيعة اللغة، وأبعد عن التعليل الجدلي الذي نراه جليًّا عند البصريين ومن حذا حذوهم، واتبع طريقتهم.

وها هو ابن الفناري يكشف لنا عن مذهبه البصري صراحةً، ومنهجه الذي سار عليه في كتابه (تأسيس القواعد) إزاء المسائل الخلافية، فقد اهتم بها اهتماما بالغًا، فنجده تارة يثير المسائل ويناقش ويختار ما يراه راجحًا بالدليل والبرهان، وتارة يكتفي بعرض الآراء دونما ترجيح، وأخرى يُعرض عن الخوض في الخلاف، فيكتفي بالرأي الذي يتبناه، وهو رأي البصريين غالبًا، وأحيانًا يتبنى رأي الكوفيين، وهذا يدلّ على حياديته، وعدم تعصبه لمذهب معيّن.

وقد أكثر ابن الفناري من المنطق متأثرًا بأبيه والعلماء الذين سبقوه، كالجرجاني والتفتازاني وغيرهم، كما أنّه أكثر من التعليل، فلا تكاد تخلو مسألة منه.

وقد وقع اختياري لهذا العنوان لما له من أهمية وأثر على طالب العلم، لا سيما مسائل الخلاف، فقد بيّنت رأي ابن الفناري في المسألة، وذكرت آراء النحاة فيها وأدلتهم، وناقشتها، واخترت ما أراه راجحًا، ولا أزعم أني أتيت على كلّ الاختيارات؛ خشية الإطالة.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مبحثين، الأول في ذكر اختياراته النحوية، والثاني في اختياراته الصرفية، تتقدمهما مقدمة وتليهما خاتمة بأبرز النتائج، وذيلتها بقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: اختياراته النحوية

- مثنى المبنيات ليس من المثنى الحقيقيّ:

مثنى المبنيات كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والأسماء المضمرة مما اختلف فيه، فذهب أكثر النحويين[1] إلى أنّها ليست من المثنى الحقيقي، بل هي صيغ مرتجلة وضعت للمثنى، وليست بتثنية للواحد على حد زيد وزيدان، ونُسِبَ ذلك للمحققين كما يذكر السيوطي[2]، واستدلوا عليه بأمور:

أحدها: أنّ الاسم لا يثنّى حتى ينكّر، ولذلك تقول: الزيدان في تثنية زيد، فتدخل الألف واللام، وأسماء الإشارة والموصولات لا تفارق التعريف.

والثاني: اللَّذان وهذان لو كانا من قبيل المثنى حقيقة لكنت تقول في تثنية الذي: الَّذِيانِ، كما تقول في تثنية الشَّجي: الشَّجِيانِ، وكنت تقول في تثنية هذا: هذيانِ، كما تقول في موسى: مُوسيان[3].

والثالث: أنّ نون هذين واللذين تشدّد، فلو كانت نون تثنية لم تشدّد، ذكره ابن الحاجب[4].

وذهب قوم من الكوفيين[5] إلى أنّها تثنية حقيقة؛ لأنّهم رأوها بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، كما هو حال المثنى الحقيقي، وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك، إذ يقول: "وكان مقتضى الأصل أن يقال: "اللذيانِ" و"اللتيانِ" و"ذيانِ" و"تيانِ" كما يقال: "شجيان" و"فتيان"، إلّا أنّ ياء "الذي" و"التي"، وألف "ذا" و"تا" لمّا لم يكن لهما حظ في الحركة شبهتا عند ملاقاتهما الف التثنية بألف المقصور إذا لقي ألف الندبة فوافقتها في الحذف، فكما يقال في الندبة: "واموساه" لا "واموسياه" قيل هنا: "اللذان" و"ذان" لا "اللذيان" و"ذيان"..."[6].

وسوّغ تشديد النون في (اللّذين وهذين) بأنّه لمّا حذفت الياء، والألف من "الذي" و"التي" و"ذا" و"تا" في التثنية، وكان لهما حق في الثبوت شدّدوا النون من "اللذين" و"اللتين" و"ذين" و"تين"؛ ليكون ذلك عوضًا من الياء والألف[7].

وبمذهب الأكثرين أخذ الفناري، إذ قال موردًا سؤالًا احترازيًا في تعريف المثنى ثم أجاب عليه، بأنّه إن قيل: "التعريف لا يتناول تثنية المضمرات ونحوها. قلت: وليكن؛ لأنّ مثنى المبنيّات كالمضمرات والموصولات وكذا مجموعها ليس مأخوذًا عن المفرد حقيقةً، بل كلٌّ من المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنّث صيغة موضوعة برأسها كما تحقق في موضعه، وهذا هو الكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإن قيل بخلاف ذلك"[8].

_ لا يجوز حذف لام الأمر إلّا في الضرورة:

قرّر الفناريّ أنّ حذف لام الأمر لا يجوز إلّا في الضرورة، كقول الشاعر[9]:

مُحَمّد تَفْـدِ نَفْسَك كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفتَ من أمْرٍ تَبالَا

---

(1) ينظر: البصريات 852، 853، وسر الصناعة 465/1_ 468، والإنصاف 202/2 مسألة (95)، والإيضاح في شرح المفصل 480/1، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين 307، وشرح الجزولية للأبذي 191، والبسيط 246/1، والتذييل والتكميل 225/1،224.

(2) ينظر: همع الهوامع 156/1،155.

(3) ذكرهما الأبذي وعنه أبو حيان. ينظر: شرح الجزولية للأبذي 191، والتذييل والتكميل 1/ 224، 225.

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 480/1.

(5) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ 31، والإنصاف 202/2 مسألة (95)، والتذييل والتكميل 225/1.

(6) شرح الكافية الشافية: 256/1، 257. وينظر: شرح التسهيل 191/1.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية 257/1.

(8) تأسيس القواعد: 153.

(9) البيت ينسب لحسان وليس في ديوانه، ونسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب: (275) لأبي طالب وليس في ديوانه. وينظر: خزانة الأدب 14/9، وهو في الكتاب: 8/3، وشرح التسهيل لابن مالك: 60/4، والمقاصد النحوية: 1906/4، وخزانة الأدب: 11/9، 106.

أي: لِتَنفِدِ، وهذا هو مذهب الجمهور.

ومنع المبرد حذف لام الأمر في الضرورة أيضًا؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ إذ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، وذكر أنّ هذا البيت الذي يستشهد به النحويون لا يعرف قائله[1]وهذا الذي منعه الجمهور في غير الضرورة، والمبرد حتى في الشعر الشعر أجازه الفراء[2] في الكلام مستدلًا بقوله تعالى: ﴿ٱ ين يي ئج ئح ئخ ﴾[3]، أي: ليقيموا، مستبعدًا أن يكون القول سبب الإقامة.

ونفى الفناري ما استبعده الفراء وأثبت كونه شرطًا بتوقف الجزاء عليه، وإن كان متوقفًا على أشياء أُخر، كما في "توضأْ تصحْ صلاتُك"، وقال: "وما ذكرنا أولى من الإضمار؛ لِأنّ إضمار الجازم نظير إضمار الجار، وإضماره ضعيف، كما أُضمر في (خيرٍ) بالجر، في جواب كيف أصبحت؟ فلا يحمل نظم القرآن على ما هو نظير الضعيف؛ ولأنّه يلزم حينئذٍ إضمار القول، أي: قلْ لهم قولي لك: ليُقيموا، والأصل عدمه"[4].

قلت: ولكن على ما ذهب إليه الشارح أيضًا فيه إضمار قول كما سيذكر في مذهب الأخفش؛ ففي جزم (يقيموا) خلاف، فذهب الأخفش[5] إلى أنّه جواب (قُلْ)، كما هو مذهب الشارح، وفي الكلام حذف تقديره: قُلْ لهم أَقِيمُوا الصَّلَاةَ يُقِيمُوا ; أَي: إِنْ تَقُلْ لَهُمْ يُقِيمُوا.

واستبعد مكي القيسيّ وابن الشجريّ أن يكون جواب (قُلْ) كما ذهب الأخفش؛ لأَنَّه ليس بجواب له على الحقيقة، فلا بدّ لـ(قل) من جملة تُحكى به وهي التي ذكرها المبرد؛ لِأَن أَمر الله لنَبيّه ليس فيه أَمر لهم بإِقَامة الصَّلَاة[6]، ومنهم من استدل على ردّه بأنّ قول الرسول لهم لا يُوجب أَن يُقِيموا.

وأجاب عنه العكبريّ قائلًا: "وهذا عندي لا يُبطل قوله; لأَنَّه لم يُرد بالعباد الكفَار بل المؤمنين، وإِذا قال الرَّسول لهم: أَقِيموا الصَّلَاة، أَقاموها; ويدُلُّ عَلَى ذلك قوله: (لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا)"[7].

وذهب المبرد[8] إلى أنّه جواب لأمر محذوف تقديره: قل لهم: أَقِيمُوا الصَّلاة يقيموا، فيقيموا المصرَّح به جواب أُقيموا المحذوف.

وقال العكبري بفساده من وجهين: أَحدهما: أَنَّ جواب الشَّرط يخالف الشّرط، إِمَّا في الفعل أو في الفاعل أَو فيهما، فأَمَّا إِذا كان مثلَه في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولك: قُمْ تَقُمْ، والتَّقدير على ما ذُكر في هذا الوجه: إِنْ يُقِيمُوا يُقِيمُوا. والوجه الثَّاني: أَنَّ الأمر المقدَّر للمواجهة، ويُقِيمُوا على لفظ الغيبة; وهو خطأ إِذا كان الفاعل واحدًا[9].

ويرى ابن مالك أنّ حذف لام الأمر وبقاء عمله على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار.

---

(1) ينظر: المقتضب 133/2.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء 77/2.

(3) الآية 31 من سورة إبراهيم.

(4) تأسيس القواعد: 223.

(5) ينظر: معاني القرآن له 82/1، والتبيان في إعراب القرآن 769/2.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن 406/1، وأمالي ابن الشجري 477/2.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 769/2.

(8) ينظر: المقتضب 84/2.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 770/2.

فالكثير المطرد بعد أمر بقول، وخرّج عليه الآية المتقدمة، والتقدير عنده: ليقيموا، فحذف اللام؛ لأنّه بعد (قلْ)، ونفى أن يكون (يقيموا) جوابًا للأمر مبطلًا قول الأكثرين من أن يكون أصله: "قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا"؛ لأنّ تقدير ذلك يلزم منه ألّا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك[1].

وأجاب بدر الدين ابن مالك: بأنّ الفعل مسند إلى المكلفين على سبيل الإجمال، لا إلى كل واحد منهم، فيجوز أن يكون التقدير: قل لعبادي أقيموا الصلاة يُقِمْها أكثرهم، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فاتصل الضمير تقديرًا موافقًا لغرض الشارع، وهو انقياد الجمهور. وبأنّه يكون المراد بالعباد خلّص المؤمنين ونجباءهم، وأولئك لا يتخلف أحد منهم عن الطاعة أصلًا[2].

_ (سَمِعَ) يتعدّى إلى مفعول واحد.

اتفق النحاة على أنّ "سَمِعَ" إذا كان الواقع بعدها مما يسمع تعدّت إلى واحد، نحو: سَمِعْتُ قولَك ونداءَك، وإن كان من قبيل ما لا يُسمَعُ نحو: "سمعتُ زيدًا يتكلّم"، فاختلفوا فيه، فذهب الأخفش إلى أنّها ممّا يتعدى إلى مفعولين، نحو قوله تعالى: ﴿ **رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ۚ رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ**﴾ [3]، ﴿**قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ** ﴾[4].

ووافقه على ذلك الفارسي وابن الصَّائغ وابن مالك وابن أبي الربيع[5]، واحتجُّوا بأنَّها لمّا دخلت على غير مسموع أُتِي لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع، كما أنّ ظنّ لمّا دخلت على (زيد) وهو غير مظنون أُتي بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون فقيل: ظننت زيدًا منطلقًا، وعلى هذا يكون (يتكلّم) في نحو: (سمعت زيدًا يتكلم) في موضع مفعول ثانٍ لسمعتُ[6].

وأنكر الجمهور مذهب الأخفش ومن تبعه، وقالوا: إنّه متعدٍ إلى مفعولٍ واحد، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، أي: سمعتُ صوتَ زيدٍ في حال أنّه يتكلّم[7]. واحتجّ لقولهم ابن عصفور بأنّها من أفعال الحواس، وهي كلّها تتعدى إلى مفعول واحد، واحد، وأنّها لو كانت مما يتعدى لاثنين لكانت إما من باب أعطى أو من باب ظنّ، ويبطل الأول لكون (يتكلّم) فعلًا والفعل لا يكون في موضع المفعول الثاني من باب أعطى، ويبطل الثاني أنّ سمع لا يجوز إلغاؤها وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء[8].

ورجّح الفناري مذهبهم بقوله: "والأصح أنّ المفعول فيهما واحد، حُذف في الثاني لدلالة ما توَّهموه مفعولًا ثانيًا عليه، والتقدير في الآيتين: سمعنا نداءَ منادٍ، وذكرَ فتىً"[9].

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية 1569/3.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم 493.

(3) الآية 193 من سورة آل عمران.

(4) الآية 60 من سورة الأنبياء.

(5) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 302/1_303، وشرح التسهيل لابن مالك 84/2، والبسيط 433/1، والتذييل والتكميل 46/6، 47، والهمع والهمع 545/1.

(6) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 302/1.

(7) ينظر: الهمع 545/1.

(8) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 303/1.

(9) تأسيس القواعد: 278.

المبحث الثاني: اختيارته الصرفية

_ رَكْب وتَمْر اسم جمع لا جمع راكب وتمرة:

ذهب سيبويه والجمهور إلى أنّ ما جاء على (فَعْلٍ) كرَكْبٍ ونحوه اسم جمع وليس بتكسير راكب، بدليل تصغيره على لفظه، فيقال في تصغير رَكْب وصَحْب وتَمْر: رُكيبٌ، وصُحَيب، وتُمَير، ولو كان جمع تكسير لرُدّ إلى الواحد في التصغير، فيقال: رُوَيْكِبُونَ، وصُوَيْحبُون، فلمّا صُغّر على لفظه دلّ على أنّه اسم جمع[1].

وذهب الأخفش إلى أنّ كلّ اسم جمع له واحد من لفظه جَمعٌ خلافًا لسيبويه، فرَكْب جمع راكب وصَحْب جمع صاحب، قال السيرافي: "قال الأخفش رَكْب وسَفْر وجميع ما يُجمع من (فاعل) على (فَعْل) كقولك: صاحب وصَحْب وشارب وشَرْب جمع مُكسّر، فإذا صُغّر على مذهبه رُدّ إلى الواحد وصُغر لفظه ثم تلحقه الواو والنون إذا كان لمذكر ما يعقل، وإن كان للمؤنث أو لما لا يعقل جمع بالألف والتاء فتقول في تصغير رَكْب: رُويكبون، وفي تصغير سَفْر: مُسيْفرون؛ لأنّه يرد إلى مسافر فتصغره وتجمعه، وتقول في تصغير زَوْر إذا كان جمع زائر مذكر: زُوَيْرُون، وإن كان للنساء: زُوَيْرَات، وفي طَيْر وهو جمع طائر على مذهب الأخفش: طُوَيْرَات"[2].

ورجح الفناريّ مذهب سيبويه بقوله: "وكذا نحو: (التَّمْر) و(الرَّكْب) عند مَن لا يقول بأنّهما جمعا (تَـمْرةٍ) و(راكِـبٍ) كما هو الأصح؛ إذ لو كان مثلهما جمعًا لكان إمّا جمع قلة، وليس كذلك؛ لأنّ أوزانه منحصرة، وإمّا جمع كثرة وليس أيضًا، وإلّا لَمَا صُغِّرَ على لفظه، نحو: (تُـمَـيْرٍ)... وعند الأخفش كلُّ اسمٍ جمع له واحد من تركيبه جَمْعٌ كـ(رَكْـبٍ) خلافًا لسيبويه"[3].

_ (فُعْلَل) من أبنية الاسم الرّباعي:

أبنية الاسم الرباعي الأصول ستة انعقد الإجماع على الخمسة المذكورة، وهي: (فَعْلَلٌ)، نحو: جَعْفَر، و(فِعْلَلٌ)، نحو: دِرْهَمٌ، و(فُعْلُلٌ)، نحو: بُرْثُنٌ، و(فِعْلِلٌ)، نحو: زِئْبِرٌ، و(فِعَلٌّ)، نحو: قِمَطْرٌ.

وأمّا السادس (فُعْلَل) بضم الفاء وفتح اللام وسكون العين فتنازعوا فيه، فالبصريون إلّا الأخفش لا يثبتونه وينفون وجوده، وجعلوه فرعًا عن أصل فيكون عندهم فرعًا عن (فُعْلُلٍ) بضمّ الفاء والعين وفُتح تخفيفًا؛ إذ الفتح أخفّ من الضمّ، ودليلهم على هذا أنّ جميع ما سُمع فيه الفتح سُمع فيه الضمّ، فقد قالوا فيها: "جُخْدُب، وجُنْدُب، وطُحْلُب، وبُرْقُع، وجُؤْذُر، ولم يُسمع فيها (فُعْلَل) بالفتح، أو يكون (فُعْلَل) فرعًا عن (فُعَالِل)، ورواية الأخفش لـ(جُخْدَب) بالفتح محمولة على إرادة "جُخَادِب"، ثمّ حذفوا الألف، لأنّهم يقولون: جُخْدَبٌ وجُخَادِبٌ[4].

وذهب الأخفش والفراء إلى أنّه من أبنية الرباعي المجرد أصلًا، ونسب إلى عموم الكوفيين، ومثاله: جُنْدَب وجُخْدَب، وبُرْقَع[5].

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 624، والأصول في النحو 31/3، والتكملة 464، والمفصل 244، وشرح ابن يعيش 3/ 333، والتسهيل 267، والهمع 387/3.

(2) شرح كتاب سيبويه: 369/4، وينظر: التبصرة والتذكرة 679/2،680، وشرح الشافية 203/2، والمساعد 391/3.

(3) تأسيس القواعد: 160.

(4) ينظر الكتاب 4/ 288، والمنصف 27/1، وشرح الملوكي 26، وشرح الشافية للرضي 48/1، وتوضيح المقاصد 1521/3، والمقاصد الشافية 286/4، وشرح الأشموني 51/4.

(5) ينظر: التكملة 549، وشرح التصريف للثمانيني 206، والمفتاح في الصرف 33، وإيجاز التعريف 64، وشرح الشافية للرضي 47/1.

ورجّح الفناريّ مذهبهم مثبتًا بناء (فُعْلَل) أصلًا، قال: "والحقّ ثبوته؛ إذ يقولون: (مالي عنه عُنْدَدٌ، أي بُدٌّ)، والدال الثانية للإلحاق وإلّا لأُدغمت، فوجب ثبوت الملحق به أيضًا. وذكر ابن الحاجب في إعلال العين أنّه صحّ (عُلْيَبٌ) محافظة للإلحاق، وهذا يدلّ أيضًا على ثبوته"[1].

والراجح ما أثبته الأخفش والكوفيون وتبعهم الشارح؛ لما يأتي:

1_ إنّ (فُعْلَل) وإن لم يذكره سيبويه لكن رواه الثقة الأخفش والفراء، ولا سبيل إلى ردّه.

2_ لا يجوز أن يكون جُخْدُب منقوصًا من (جُخَادِبٍ) بدليل إسكان الخاء، وفتح الدال، ولو كان منه لقيل: جُخَدِب بفتحها، وكسر الدال كعُلَبِط وهُدَبِد، لمّا كانا محذوفين من: عُلابِط وهُدَابِد[2].

3_ إنّ قولهم: (جُؤْذَرًا) أعجميّ فلا حجّة فيه؛ لأنّهم عدّوا (فِعْلَلًا) من أبنية الرباعي واستشهدوا له بـ(دِرْهَم) وهو أعجمي. وكذلك أنّه وجد غير (جُؤْذَر) ممّا يغني الاستدلال به[3].

_ وقوع الألف للإلحاق آخرًا:

تكلّم العلماء عن وقوع الألف للإلحاق، واختلفوا في ذلك، فمذهب ابن يعيش وابن الحاجب وابن مالك، أنّ الألف لا تقع للإلحاق حشوًا، لا في الاسم ولا في الفعل، إلّا آخرًا، قال ابن الحاجب معللًا: "لأنّها عند المحققين إنّما ألحقت ياءً، فتحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فلو أُلحقت في غير الآخر لم تخل، إمّا أن تلحق متحركة بعد فتحة، أو غير ذلك، فإن أُلحقت على الأول انقلب ألفًا، فيزول وجه الإلحاق؛ لفوات الحركة فيها، فيفوت المعنى الذي من أجله أُلحقت، وإن أُلحقت على الثاني وجب أن تبقى، فلا يكون ألفًا، بخلاف الآخر فإنّ حركته عارضة غيرُ معتدٍ بها في الزنة"[4].

وذهب بعضهم إلى أنّه لا يقع للإلحاق مطلقًا، لا حشوًا ولا طرفًا، سواء كان في الفعل أو الاسم، ذكر هذا ركن الدين وغيره من غير نسبة، قال: "لأنّه لا خلاف في أنّ الألف لا تكون أصلًا في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال، بل تكون زائدة فيهما أو بدلًا من أصل، وكما لا تكون الألف أصلًا لا تكون بإزاء أصل، ولا يزاد للإلحاق أصلًا لا حشوًا ولا طرفًا، وإنما يكون بدلًا مما زيد للإلحاق طرفًا، كما في عَلْقَى لنبت وسَلْقَى؛ فإنّها بدل عن ياء وكذلك في اسْلَنْقَى"[5].

واختار الشارح القول الأول، وهو وقوع الألف للإلحاق آخرًا[6].

_ أصل أشياءَ: شَيْئَاء على وزن (فَعْلاءَ):

اختلف علماء البصرة والكوفة في تصريف (أشياء)، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ (أَشْياءَ) اسم جنس جمعي على وزن (فَعْلاءَ)، والأصل: شَيْئاء، فاستثقلت الهمزتان فقلبت الهمزة الأولى إلى موضع الفاء، فوزنه: لَفْعاء، ووافقهما على ذلك كبار علماء العربية كالمازني والمبرد والفارسي وابن جني وغيرهم من البصريين[7]، واستدلوا على ذلك بأمور:

---

[1] تأسيس القواعد: 236.

[2] ينظر: شرح التصريف لابن إياز 32.

[3] ينظر: نقد ابن عصفور آراء الصرفيين، 32.

[4] الإيضاح في شرح المفصل: 376/2، وينظر: شرح ابن يعيش 433/4، والتسهيل 298، وشرح الشافية للجاربردي 28/2_30.

[5] شرح الشافية لركن الدين 578/2، وينظر: شرح الشافية للجاربردي 28/2، ونقرة كار 61.

[6] ينظر: تأسيس القواعد 251.

[7] ينظر: الكتاب 564/3، والمقتضب 168/1، والأصول في النحو 338/3، والتكملة 342، والمنصف 94/2_100، والتبصرة والتذكرة 904/2، وشرح التصريف للثمانيني 402، وأمالي ابن الشجري 209/2، والإنصاف 312/2، وشرح الملوكي 376، وشرح الشافية للرضي 30/1.

أولًا: أنّه على مذهب الخليل وسيبويه ليس فيه إلّا القلب، والقلب كثير في كلامهم[1].
ثانيًا: قولهم في تصغير أَشْيَاء: أُشَيَّاء، فصغروها على لفظها، ولو كانت (أَفعِلاء) لردّت في التصغير إلى واحدها، فقيل: شُيَيْئات[2].
ثالثًا: جمع أشياء على أشاوى، كما حكي أشاوى بمعنى أشياء؛ قالوا: إنّ لك عندي لأشَاوَى[3].

وذهب الكسائي إلى أنّها على وزن (فَعْلاء) جمع شَيْءٍ، فقد حملها على ظاهر لفظها، واستدل على ذلك بأنّه جمع شيء، وشيء على وزن فَعْل، وفَعْل يجمع في المعتل العين على أفْعال، نحو: بَيْت وأبيات وسيْف وأسياف.

ولمّا كان مظنة أن يقال: إنّها لو كانت على أفعال لصرفت كأبياتٍ؛ إذ لا موجب لمنع الصرف، أجاب الكسائي بأنّ علة منع صرفها أنّهم لمّا جمعوها على (أشْياوات) أشبهت (فَعْلاء)، فلم تصرف؛ لأنّها جرت مجرى صحراء وصحراوات[4].

وقد استحسن السخاوي قول الكسائي هذا، إذ قال: "فأحسن هذه الأقوال كلّها وأقربها من الصواب قول الكسائي؛ لأنّه (فَعْل) جمع على أفْعال، مثل سيف وأسياف. وأما منع الصرف فيه فعلى التشبيه بـ(فَعلاء)، وقد يشبه الشيء بالشيء فيعطى حكمه، كما أنّهم شبهوا ألف (أَرْطى) بألف التأنيث، فمنعوه الصرف في المعرفة"[5].

وذهب الفراء والأخفش إلى أنّه على وزن (أفْعِلاء)، والأصل: (أَشْيِئَاء)، فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة تخفيفًا، وانفتحت الياء لأجل الألف، فوزنه: أفْعَاء، قال الفراء: "ولكنّا نرى أنّ أشياء جمعيت على (أَفْعِلاء) كما جمع لَيِّن وأَلْيِناء، فحذف من وسط (أَشْياء) همزة، كان ينبغي لها أن تكون (أَشْيِئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها"[6].

واختلفا في مفرد أشياء، فمذهب الفراء أنّه مخفف من (فَيْعِل)، وأصله: (شَيِّئ)، فخفف بالحذف كما خفّف (مَيِّت) و(هَيِّن) بالحذف، ومذهب الأخفش أنّه على (فَعْل) كبَيْتٍ[7].

ورجّح الفناريّ مذهب الخليل سيبويه، إذ قال: "وهذا -أي: قول سيبويه- أولى ممّا قال الكسائيّ...؛ لانعدام مانع الصرف؛ وإذ يُجمع على أَشَاوَى، و(أَفْعَال) لا يجمع على (أَفاعل)، وممّا قال الفراء...؛ لأنّه يلزم الشذوذ، إذ كان القياس أن يكون الأصل أكثر استعمالًا من الفرع، كـ(بَيِّن) من (بَيْن)، وهذا ليس كذلك؛ وإذ لا موجب لحذف الهمزة؛ وإذ كان ينبغي أن يُردّ إلى المفرد في التصغير، مع أنّه يصغر على (أُشَيَّاءَ)؛ وإذ يلزم أن لا يُجمع على (أَشاوَى)، وعلى قول سيبويه لا يلزم مخالفة الظاهر إلّا من وجه وهو القلب مع أنّه كثير؛ إذ تصغيره على ما ذكر لكونه اسم جمع، وجمعه على (أَشاوَى) كصحْراء وصحَارَى، ومنع الصرف للتأنيث"[8].

والذي تميل إليه النفس هو رأي الكسائي؛ لأخذه بظاهر اللفظ، وبعده عن التكلف، وأمّا احتجاج العلماء بمنع الصرف فللشبه بـ(فَعْلاء)، وعلة الشبه مأخوذ بها عند العلماء.

---

(1) ينظر: المنصف 95/2.

(2) ينظر: الممتع 2/ 515، ولسان العرب 4/ 2370 "شيأ".

(3) ينظر: المنصف 94/2، والممتع 516/2.

(4) ينظر: المنصف 95/2، 96، وسفر السعادة 69/1، والممتع 513/2.

(5) سفر السعادة: 69/1_ 70.

(6) معاني القرآن للفراء: 321/1.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء 321/1، والمنصف 96/2، والممتع 513/2، وشرح الشافية للرضي 30/1، ولسان العرب 2370/4 "شيأ".

(8) تأسيس القواعد: 270، 271.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب إلى أنّ "المسؤول عن منع كلمة (أشياء) من الصرف وقوعها في القرآن الكريم في سياق تتوالى فيه الأمثال، لو صرفت، في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ**﴾ [1]، إذ لو صرفت لقيل: (عن أشياءٍ إن)، فيتكرر المقطع (إن)"[2].

وذهب أحد الباحثين إلى أنّ أشياء جمع وأصلها: أشايئ على وزن (أفاعل) جُمع عليها (شيء) كما جمع رَهْط على أراهط، ولمّا التقت الياء والهمزة في الطرف وقبلها ألف زائدة قُدّمت الياء على ألف الجمع، فقيل: أشياء على وزن (أفعال) ومُنعت من الصرف نظرًا إلى الأصل؛ لأنّ أفاعل غير مصروف، وقال معللًا: "وإنّما قُدّمت الياء على الألف لئلّا يحصل لها ما حصل لخطايا وبرايا، إذ كانتا (خطايئ) و(برايئ) ثمّ أبدلت الياء همزة فحصل لها من التخفيف ما هو معروف في باب الإعلال"[3].

_ الواو في (حيوان) بدل من الياء وليست أصلًا:

جاءت الواو عينًا والياء لامًا، نحو: (شَوَيتُ، وطَوَيتُ)، ولم تتقدّم الياء عينًا على الواو لامًا[4]، واختلف العلماء فيما ظاهره كذلك، كما في (الحَيَوان)، على النحو الآتي:

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ الواو بدلٌ من الياء، إذ أصل حيوان: حَيَيان، بياءين متحركتين، فأُبدلت الياء الثانية التي هي لام الكلمة واوًا على غير قياس[5].

وخالف المازني كلًّا من الخليل وسيبويه في ذلك وذهب إلى أنّ الواو في (الحيوان) أصل وليست بدلًا من ياء مستدلًا على ذلك بأنّه جاء على ما لم يُشتق منه فعلٌ؛ لأنّه ليس في كلامهم نحو (حَيَوْتُ) بناءً على ما نقله عن سيبويه، وقاس الحيوان الذي هو مصدر على نظيره (فَوْظ) الذي لم يستعمل منه فعل بخلاف (فَيْظ) فقد استعملوا منه المضارع (يَفيظ)، إذ قال: "وأمّا قولهم: (حَيَوان) فإنّه جاء على ما لا يُستعمل. ليس في كلامهم فعل مُستعملٌ مَوْضِع عينه (ياء)، ولامه (واو)؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلًا، وعلى ذلك جاء (حَيْوَة) اسم رجل فافهمه، وكان الخليل يقول: (حيوان) قلبوا فيه الياء واوًا؛ لئلّا يجتمعَ ياءان استثقالًا للحرفين من جنس واحد يلتقيان، ولا أرى هذا شيئًا؛ ولكن هذا كقولهم: "فاظ الميّت يَفيظُ فَيظًا وفَوْظًا، فلا يشتقون من (فَوْظٍ) فعلًا"[6].

ورجّح الفناري مذهب الخليل وسيبويه، قال: "وتتقدم الواو عينًا على الياء كـ(طَوَيْتُ) لا العكس، وأُورد (الحَيَوَان) وأُجيب: بأنّ الواو فيه ليست أصلية، بل منقلبة عن الياء؛ لأنّ أصله: (حَيَيَان)، والقياس (حايان) لتحرّك الياء مع انفتاح ما قبلها، لكن خولف ليكون مطابقًا لمدلوله في التحرّك كما سيجيء، ولمّا كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوًا؛ إذ لو قيل: حَيَّان لَما علم أنّ العين متحرك أو ساكن، فقلبوا الثانية واوًا؛ لأنّ التغيير بالآخر أولى ، وهذا هو الأصحّ. أمّا عند أبي عثمان المازنيّ فالواو أصليّة، وليس بدلًا"[7].

---

[1] الآية 101 من سورة المائدة.

[2] التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: 74_75.

[3] ابن مالك صرفيًا: 182.

[4] ينظر: المقتضب 1/ 186.

[5] ينظر: الكتاب: 4/ 409.

[6] المنصف: 2/284_ 285، وينظر: شرح ابن يعيش 420/5.

[7] تأسيس القواعد: 394.

وقد سبق الفناري في ذلك أكثر العلماء محتجين بعدم مجيء ما عينه ياء ولامه واو في كلام العرب[1]، ويقول الرضي معللًا قلب الواو الثانية دون الأولى: "وأُبدلت الثانية؛ لأنّ استكراه التتالي إنّما حصل لأجلها، وأيضًا لو أُبدلت العين واوًا لحمل على باب (طَوَيْت) الكثير، وظُنّ أنّها أصل في موضعها، لكثرة هذا الباب، فلمّا قلبت الثانية واوًا صارت مستنكرة في موضعها، فيُتنبّه بذلك على كونها غير أصل"[2].

وكان قلب الياء الثانية واوًا أَوْلى من قلب الأُولى؛ لأنّ الثقل والتكرير حصل بها، وعدلوا عن الإدغام؛ لأنّه يؤدي إلى الالتباس بتثنية (حيّ) فلم يقولوا فيه (حَيّان)، كما أنّ القياس في (حَيَيان) أن تُقلَب ياؤه الثانية ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولكنّهم عدلوا عن القياس؛ لأنّ هذا القلب يؤدّي إلى التقاء ساكنين في (حيان) وحذف لامه وجوبًا، وهذا كلّه يجعل صيغة (فَعَلان) تذهب وتضيع، ولا دليل عليها، ولهذا لم يُجرَ القياس في ذلك؛ حفاظًا على صيغة (فَعَلان)[3].

والمازني لا يختلف مع الجمهور في عدم وجود فعل عينه ياءٌ ولامه واوٌ كـ(حَيَوتُ)، ولكنّه يستدلّ على أصالة الواو في (الحيوان) بأنّه مصدر جاء على غير المستعمل محتجًّا بوجود مصادر لم يُستعمَل منها فعل كـ(فَوْظ) فلم يستعملوا منه الفعل (يفوظ)، ومثلُه (وَيحٌ)، و(وَيْسٌ)، و(وَيْلٌ) كلّها مصادر، ولم يستعملوا منها فعل، فكذلك الحيوان.

وقد ردّ أبو علي الفارسي ما ذهب إليه المازني بأنّه غير صحيح من جهة القياس، ونعته بالفساد من قبل أنّه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان، مثل: (فَوْظ)، و(صَوْغ)، و(قَوْل)، و(مَوْت)، وأشباه ذلك فأمّا أن يوجد في الكلام كلمة عينها ياءٌ ولامها واوٌ فلا، فحملُه الحيوان على فَوْظٍ خطأ؛ لأنّه شبّه ما لا يوجد في الكلام بما هو موجود مطّرد[4].

ويستدل لترجيح الفناريّ مذهب الجمهور بأمور منها:

1_ أنّه قد ثبت إبدالُهم الياءَ واوًا شذوذًا، نحو: جَبيتُ الخَراج جِباوة، ولم يثبت في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو.

2_ أنّ الحيوان مشتقٌّ من الحياة، ومعنى الحياة موجود في قولهم: الحَيا، بمعنى (المطر) من جهة أنّه يُحيي الأرض والنبات، قال تعالى: ﴿ **رِزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ الْخُرُوجُ**﴾[5]، وقد قالوا في تثنية الحيا: (حَيَيَان) بالياء لا غير، فثبت بذلك أنّ الواو في (حيوان) بدل من ياء[6].

3_ أنّ قياس المازني (حَيَوان) على (فَوْظٍ) من أنّه لم يستعمل منه فعل مردودّ كذلك بما رواه الجوهري: (فاظَ يَفوظ فَوْظًا)، و(فاظ يَفيظُ فَيْظًا)[7]، فاستُعمِل الفعل (يَفوظ) من المصدر (فَوْظ).

_ أصل (أوَّل): وَوَل:

---

(1) ينظر: المقتضب 1/ 186، والمنصف 284/2- 286، وسر الصناعة 590/2، واللباب 418/2- 419، وشرح ابن يعيش420/5، وشرح الملوكي 263، وشرح الشافية للرضي 73/3.

(2) شرح الشافية للرضي: 3/ 73.

(3) ينظر: دراسات في علم الصرف 164، 165.

(4) ينظر: سر الصناعة: 3/ 590.

(5) الآية (11) من سورة ق.

(6) ينظر: المنصف 285/2_ 286، وسر الصناعة 590/2، والممتع 2/ 569_ 570.

(7) ينظر: الصحاح 3/ 1176 "فوظ"، وشرح الشافية لركن الدين 2/ 724.

عرض الفناري لهذه المسألة من غير استقصاء ونسبة للآراء وذكرٍ للحجج.

اختلف علماء التصريف في أصل (أوّل) ووزنه، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّ أصله: وَوَل، وحروف الأصول واوان ولام، وعلى هذا يكون أصله: (أوْوَل) والهمزة همزة أفْعَل زائدة، فأُدغمت الواو في الواو فصار (أوّل)، بوزن (أَفْعَل) بدليل اتصال (مِن) به؛ إذ لو كان (فَوْعلاً) لما اتصلت به (من)[1]، وذلك لأنّ (من) لا تتصل إلا بـ(أَفْعَل)، فيقال: "أنا أوّل منه" ومؤنثه الأولى، كما يقال: "زيد أفضلُ من فلانٍ" ومؤنثه (الفُضلى)، فكما لزمت (من) في هذا لزمت في ذلك، وكما أنّ (أفْضل) أَفْعَل فكذلك (أوّل)، وأيضًا إذا كانت الفُضلى تأنيث (الأَفْضل) فإنّ الأولى تأنيث الأوّل، وهو عندهم ممّا لم ينطق منه بفعل؛ لاعتلال الفاء والعين، زيادة على ما يكون فيه من الثقل فكُرِه ذلك[2].

ونقل ابن جني حكاية ثعلب عن الفراء أنّه أجاز في (أوّل) وزن (أَفْعَل)، أن يكون مشتقًّا من (وَأَلْتُ)، فتكون حروفه الأصول (و أ ل)، وأجاز أيضًا أن يكون من (أَلْتُ)، وحروفه الأول (أ و ل) فإذا كان من (وَأَلَ): إذا نجى، فهو في الأصل (أَوْأَل)، فخففت الهمزة الثانية، بأن قلبت واوًا، وأُدغم فيها الواو فصار: (أَوّل)، وهذا التخفيف في الهمزة على غير قياس؛ إذ قياس تخفيفها أن تُلقى حركة الهمزة على الواو الساكنة وتُحذَف الهمزة ولكن شُبّه بـ(خُطيّة، وبَريّة).

وإذا كان من (أَلْتُ) من (آل يَؤول) إذا رجع[3]، فأصله (أَأْوَل) الهمزة الأولى زائدة، والثانية فاؤه، ثمّ قُلب بأن أُخِّرت الفاء بعد العين فصار: أَوْأَل، بوزن (أَعْفَل) ثمّ فُعِل به ما فُعل بالوجه الذي قبله من القلب والإدغام، فيكون تخفيف الهمزة فيه على غير قياس ـأيضًا، كما في الوجه السابق.

وردّه ابن جني بأنّ القياس يمنع أن يجوز شيءٌ في هذين المذهبين؛ لأنّه لو كان في الأصل (أَوْأَل) لجاز أن يجيء على أصله، ولم تنطق به العرب هكذا[4].

ورجّح الفناري مذهب البصريين بقوله: "والياء وقعت فاءً وعينًا في (بَيْنٍ)، وفاءً ولامًا في (يَدَيْتُ) أي: أنعمتُ، لا الواو إلّا في (أوّل) على الأصحّ، وهو أن تكون حروفه الأصول واوين ولامًا، لا واوًا وهمزة ولامًا"[5]. وأكّد هذا في موضع آخر من الباب نفسه، قال: "أصله: (وَوَلٌ) ؛ لِما ذكر أنّ الصحيح أنّ حروفه الأصول واوان ولام"[6].

قلت: ويستدلّ للفراء على أنّه من (وَأَل) الذي نفى الفناريّ أن يكون منه بقراءة قالون: ﴿عَادَا لُّوْلى﴾[7]، بإدغام التنوين في اللام ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، وهمز الواو في الأصل، إذ إنّ عين الكلمة مهموز، وهي أصل (الأولى)، إلّا أنّ الهمزة قُلبت واوًا؛ لأنّ أصلها (وُؤْلى)، وهذا صريحٌ فيما نقله الرضي ونسبة للكوفيين عامة، وذلك في سياق حديثه عن قلب الواو الأولى همزة، إذ قال: "ومن ذلك مذهب الكوفيّة في (أُولى)، فإنّ أصله عندهم: (وُؤْلى)، ثمّ (وُولى)، ثم

---

[1] ينظر: الكتاب: 3/ 195، 374/4، والمقتضب 1/ 151، 152، والبغداديات 87، 88، والشيرازيات 3/1 ، والمنصف 2/ 201، واللباب 2/ 235، 236، والشافية لابن الحاجب (82)، وشرحها للرضي 240/2.

[2] ينظر: المنصف 2/ 201.

[3] ينظر: الدر المصون 317/1.

[4] ينظر: المنصف 202/2.

[5] تأسيس القواعد: 394.

[6] المصدر نفسه: 404.

[7] سورة النجم: 50، وتنظر قراءة قالون في: النشر 1/ 410، والدر المصون 10/ 108.

(أُولى)، وعليه قراءة قالون:﴿عَادَا لُّوْلى﴾ بالهمزة عند نقل حركة همزة (أُولى) إلى لام التعريف"[1].

وأوضح من هذا قوله في شرح الكافية: "وإنّما لزم قلب واو (أُولى) همزة على مذهب جمهور البصريين، كما لزم في نحو أَواصل... وعند مَن قال هو من: (وَأَل)، أصل (أُولى): وُؤْلى، قُلبت الواو همزة كما في: أجوه، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوًا، كما في: أُوْمن، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة في قراءة قالون: ﴿عادا لُّوْلى﴾؛ لأنّه حذفت الأولى وحُرّكت لامُ التعريف بحركتها، فزال اجتماع الهمزتين"[2]. ورد ابن عصفور القراءة، ووصفها بالشذوذ، وحملها على وجه يُقاس عليه بأن تُجعل مثل قول الشاعر[3]:

أحـبُّ المُؤْقـدِين إليّ مُؤْسى وجَعْـدةُ إذ أضاءَهمـا الـوَقـودُ

"وذلك أنّه أبدل الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة؛ لأنّ الحركة في النية بعد الحرف، فكأنّ الضمة في الواو، فثبت أنّه لا يكون من (وأَلْتُ)"[4].

_ أصل (اسم): سِمْوٌ، لا وَسْمٌ:

من مسائل الخلاف بين البصرين والكوفيين اختلافهم في أصل (الاسم)، فذهب البصريون إلى أنّ أصله: (سِمْوٌ) على زنة (فِعْلٍ) بكسر الفاء، حذفت الواو تخفيفًا على حدّ حذفها في (ابن) و(ابنة)، ونقل سكون الميم إلى السين، وقيل: سكن أوله وأُتي بهمزة الوصل تعويضًا وتوصلًا، ووزنه: افْعٌ.

وذهب الكوفيون إلى أنّ أصله: (وَسْمٌ) كوَعْدٍ، حذفت فاؤه التي هي الواو وعوض عنها الهمزة[5].

ورجّح الفناري مذهب البصريين مستدلًا بمجيء تكسيره على أَسْماءٍ لا أَوْسامٍ كأَوْقاتٍ، ومجيء تصغيره على (سُمَيّ) لا (وُسَيْمٍ) كوُجَيهٍ؛ إذ التصغير يَردّ الأشياء إلى أصولها، وكذلك مجيئه عند الإخبار عن المخاطب أو المتكلم على (سَميْتُ) لا على (وَسَمْتُ) كوَعَدْتُ، دليل عليه[6].

_ واو مفعول هي المحذوفة في اسم المفعول من الأجوف:

من مسائل الخلاف المشهورة بين العلماء اختلافهم في أيّ الواوين هي المحذوفة في اسم المفعول من الأجوف، ولهم في ذلك مذهبان:

الأول: مذهب سيبويه ومن تبعه أنّ المحذوف في نحو: (مَبِيع، ومَقُول) واو مفعول، أي: الثانية، إذ الأصل في مَبِيْع: مَبْيُوع، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها، ثمّ قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، وحذف واو مفعول؛ للالتقاء الساكنين، وأصل مَقُول: مَقْوُول، نقلت حركة الواو الأولى إلى

---

[1] شرح الشافية للرضي: 3 / 76، 77.

[2] شرح الرضي على الكافية: 3/ 460.

[3] البيت لجرير، وهو في: ديوانه: 116.

[4] الممتع: 565/2. وينظر: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح: 96/1.

[5] ينظر: الإنصاف 27/1 مسألة رقم (1)، شرح ابن يعيش 305/5، وشرح الأشموني 75/4، وشرح التصريح 683/2، وهمع الهوامع 466/3.

[6] ينظر: تأسيس القواعد 352.

الساكن قبلها، ثمّ حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين، وخصت الثانية لزيادتها وقربها من الطرف[1]. ونسب المازني هذا القول للخليل[2].

والآخر: مذهب الأخفش وأيده ابن السراج أنّ المحذوف عين الفعل، والباقي واو مفعول، وأنّ الضمة في (مَبِيْع) قلبت كسرة؛ لتنقلب الواو ياءً، إذ كان أصله: مَبْيُوع، فنقلت الضمة إلى الساكن قبلها فحذفت الياء التي هي عين الفعل، فصار: (مَبُوع) ثمّ قلبت الضمة كسرة لما ذكر، واستدل بأنّ الواو علامة للمفعولية فلا يجوز إسقاطها[3].

وعرض الفناريّ لبعض أدلة الأخفش وإجابات سيبويه عليها، وانتهى إلى ترجيح مذهب سيبويه، وأيّده بقوله: "وممّا يؤيّد المذهب السِّيبيّ أنّ على قول أبي الحسن يلزم في اليائيّ قلب الواو ياءً، وعلى قول سيبويه لا يلزم ذلك، ولا شكّ أنّ الراجح ما هو أقلّ تغييرًا"[4].

وممّا استُدلَ به لمذهب سيبويه زيادة على ما ذكره الشارح أنّ واو مفعول زائدة، وحذف الزائد أولى من حذف الأصلي[5]، وكذلك قرب الواو الزائدة من الطرف، إذ الطرف محل التغيير.

وأنّ (مَشِيب) أصله: (مَشُوب)، فلو كانت الواو واو مفعول ما جاز أن يقال فيها: مَشِيب؛ لأنّ واو مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة نحو قولهم: "رُمي فهو مَرمِيّ، وقُضي فهو مَقضيّ"[6].

ولا يسلّم الباحث للشارح ترجيح مذهب سيبويه؛ لأنّه قد استُدل للأخفش أيضًا بأمور منها:

- أنّ واو مفعول زيدت لمعنى، فكان بقاؤها أولى من حذفها[7].
- أنّه إذا التقى ساكنان حذف الأوّل أو حرّك لالتقاء الساكنين[8].
- أنّ هذه العين قد اعتلت في "قال، وباع، وقيل، وبيع" وفي أصل: "مَبِيع، ومَقُول", فكما أُعلت بالإسكان والقلب، كذلك أعلت أيضا بالحذف[9].
- أنّ واو مفعول لو كانت هي المحذوفة لوقع بذلك لبس، بين اسم المفعول والمصدر الذي جاء على المَفْعِل كالمَسِير والمَبِيت[10].

فيظهر من ذلك تكافؤ علل الفريقين، ولهذا قال المازني بعد أن ذكر المذهبين: "وكلا الوجهين حسن جميل"، ولقوة قول الأخفش قال: "وقول الأخفش أقيس"[11]، وعلق ابن يعيش على قول المازني بقوله: "فمذهب أبي الحسن أقيس، من جهة حذف الأول إذا وليه ساكن، ومذهب الخليل وسيبويه أقلّ كلفة وعملًا"[12].

---

(1) ينظر: الكتاب 348/4، وأمالي ابن الشجري 314/1_322، وشرح الملوكي 351_355، والممتع 454/2_460، وشرح الشافية للجاربردي311/2_313، وملاح الألواح 195، وشرح التصريح 749/2.

(2) ينظر: المنصف 287/1.

(3) ينظر: المقتضب 100/1، والمنصف 287/1، 288، والأصول 283/3، وشرح التصريح 749/2.

(4) تأسيس القواعد: 439.

(5) ينظر: المقتضب 100/1، والمنصف 287/1.

(6) ينظر: المنصف 288/1.

(7) ينظر: المصدر نفسه 289/1.

(8) ينظر: المقتضب 100/1، وأمالي ابن الشجري 315/1.

(9) ينظر: المنصف 290/1.

(10) ينظر: أمالي ابن الشجري 319/1.

(11) المنصف: 288/1/1، 291.

(12) شرح الملوكي: 352.

واستحسن ابن جني علل الفريقين لقوتها وتكافئها، ولم ينتهِ إلى ترجيح واحد منهما، إذ قال: "ولكلّ واحد من القولين أصول تجتذبه ومقاييس تشهد له"[1].

الخاتـــــمة:

وبعد توفيق الله –تعالى- ومنّه وفضله عليَّ توصلت إلى أبرز النتائج الآتية:

1. تضافر مادته كتاب (تأسيس القواعد) نحوًا وصرفًا ولغةً ومنطقًا، وإن كان في الأصل كتاب صرفٍ، شرح فيه مؤلفه متن أساس الصرف لأبيه محمد بن حمزة الفناريّ.
2. تأثر ابن الفناري بمنهج الزمخشري وابن الحاجب والجاربردي، معتمدًا على كتبهم بشكل أكبر في استقاء مادته.
3. ولوع ابن الفناري بالتعليل، فلا تكاد تخلو مسألة منه، متأثرًا بذلك بطريقة المناطقة، ومعتمدًا على كتاب الإقليد شرح المفصل للجَندي من دون تصريح.
4. كان موقف ابن الفناري من المصنّف موقف الابن من أبيه، فلم نجد له اعتراضًا ظاهرًا، بل كان يُطري عليه، ويدفع عنه ما يعارض رأيه، ويحتجّ لمذهبه وينتصر له، وأحيانًا يستدرك عليه امورًا لم يتركها المصنّف سهوًا، بل تركها لكون كتابه مختصرًا إلى حدٍّ بعيد.
5. صرّح ابن الفناري بأنّه بصري المذهب، وتتضح بصريته أكثر بتبنيه آراء جمهور البصريين غالبًا، ومع ذلك يذهب مذهب الكوفيين ويستدل بأقوال علمائهم كالفراء، ويستعمل مصطلحاتهم، كما في مصطلح حروف الخفض.
6. كثرة الأقوال والمذاهب والشواهد من القرآن الكريم والقراءات وكلام العرب، أضفت على الكتاب طابعًا خاصًا.

المصادر والمراجع:

- **الأُبَذي ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه للجزولية**، إعداد: سعد حمدان محمد الغامدي، أطروحة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1405- 1406هـ.
- **ابن مالك صرفيًا**، إعداد: سالم جاري هادي الدراجي، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد- جامعة بغداد، 1996م.
- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط/ 1 ، بيروت 1405هـ_1985م.
- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى1413_ 1992م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، (ت:577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مصر، 2009.
- **إيجاز التعريف في علم التصريف**، لابن مالك (ت: 672هـ) تحقيق: محمد المهدي عبد الحيّ عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1422هـ/ 2002م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب (ت: 646هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بنَّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد (د. ت).

[1] المقتضب من كلام العرب: 95.

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع، (ت: 688هـ)، تحقيق: د. عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط/1، 1407هـ_1986.
- **تأسيس القواعد حرفًا بحرف في شرح مقاصد أساس الصرف**، لمحمّد شاه بن محمّد بن حمزة الفَنَاريِ (ت: 840هـ)، دراسة وتحقيق: وليد ظاهر نجم، أطروحة دكتوراه بجامعة الأنبار كلية التربية للعلوم الإنسانية، 1441هـ- 2020م.
- **التبصرة والتذكرة**، للصيمري، من نحاة القرن الرابع، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، دار الفكر بدمشق، ط/1، 1402هـ_1982م.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي (ت: 745ه)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط/1 د.ت.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك (ت: 672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة ،1387هـ_ 1967م.
- **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/2، 1417ه – 1997م.
- **التكملة**، لأبي علي الفارسي (ت: 377هـ)، تحقيق: كاظم المُرجان، عالم الكتب، بيروت _ لبنان، الطبعة الثانية، 1419هـ_1999م.
16- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي (ت : 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط/1، 1428هـ - 2008م.
- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، للبغدادي، (ت: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي_ القاهرة، ط/4، 1418هـ - 1997م.
- **دراسات في علم الصرف**، د. مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية_ بيروت، ط/1، 2013 م.
19- **الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق (د.ت).
- **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف_ القاهرة ، ط/3، د.ت.
- **ديوان النابغة الذبياني**، شرح وتقديم: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني (ت:392هـ)، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط/1، 1985م.
- **سفر السعادة وسفير الإفادة**، لعلم الدين السخاوي (ت: 643 هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر،بيروت ، ط/2، 1415 هـ - 1995 م.
24- الشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب (ت: 646هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب ـ القاهرة، ط/1، 2010م.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، لبدر الدين بن مالك (ت: 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط/1، 1420هـ_ 2000م.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، للأشموني (ت:900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، الطبعة الأولى1419هـ- 1998م.
27- **شرح التسهيل**، لابن مالك (ت: 672هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر ،ط/1، 1410هـ_ 1990م.
- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، للشيخ خالد الأزهري (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط/1، 1421هـ_2000م.
29- **شرح التصريف**، للثمانيني (ت: 442هـ)، تحقيق: د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد،الرياض، ط/1419،1هـ_ 1999م.
- **شرح التعريف بضروري التصريف**، لابن إياز (ت:681هـ) تحقيق: د/هادي نهر، ود/ هلال ناجي، دار الفكر_ عمان، ط/1، 1422هـ_2002م.
31- **شرح جمل الزّجّاجيّ**، لابن عصفور(ت: 669هـ)، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، 1980
- **شرح الرضي على الكافية**، لرضي الدين الأستراباذي (ت: 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس،ليبيا ، 1398 هـ - 1978 م.

- **شرح الشافية**، للجاربردي ت: 746هـ، ضمن مجموعة الشافية، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 2014م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الأستراباديّ ت:686هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد آخرون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1395ه 1975م.
35- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذيّ (ت: 715هـ)، تحقيق: د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة ، ط/1، 1425 هـ، 2004م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لنقره كار، تحقيق وتعليق: د. عابد محمد غنيمة، دار ابن رجب، مصر ،ط/1، 1426 هـ _ 2005 م.
37- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (د.ت)
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك (ت:672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/1، 1402 ه_ 1982 م.
- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي (ت: 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 2008م.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ_ 2001م.
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، لأبي علي الشلوبين (ت: 654 هـ)، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد السعودية _ الرياض، ط/1، 1413 هـ _ 1993 م.
- **شرح الملوكيّ في التصريف**، لابن يعيش (ت: 643هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربيّة، بحلب، الطبعة الأولى، 1393هـ_ 1973م.
- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، للجوهريّ (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين_ بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ_ 1987م.
- **الكتاب**، لسيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الثالثة 1408 هـ_ 1988م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، (ت: 616هـ)، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر– دمشق، ط/1، 1416هـ 1995م.
46- **لسان العرب**، لابن منظور (ت: 711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي (ت: 377 هـ)، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشنكاوي، مطبعة العاني_ بغداد،(د.ت).
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل (ت: 769هـ)، تحقيق وتعليق: د/ محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، 1400هـ_ 1988م.
- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ، 1405هـ.
50- **معاني القرآن**، للفراء (ت: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة_ مصر، الطبعة الأولى، (د.ت).
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاريّ (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الصادق_ إيران _ طهران، الطبعة الثانية، 1387هـ.
- **المفتاح في الصرف**، لعبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة_ بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ_ 1987م.
53- **المفصل في صنعة الإعراب**، (ت: 538هـ)،الزمخشري ، تحقيق: د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال _ بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية**، للشاطبي (ت:790هـ)، تحقيق: د/ عيّاد الثبيتي وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى،مكة المكرمة ، الطبعة الأولى 1428هـ_ 2007م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)**، للعيني (ت:855هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط/1431،1هـ،2010م.

56- **المقتضب،** لأبي العباس المبرد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب_ بيروت، (د.ت).
- **ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح،** لبدر الدين العيني (ت: 855 هـ)، تحقيق: عبد الستار جواد، مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني 1395 هـ _ 1975 م.
- **الممتع في التصريف،** لابن عصفور الإشبيلي (ت: 669 هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت_ لبنان، ط/1، 1407 هـ _ 1987 م.
- **المنصف،** لابن جني (ت: 392هـ)، (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم،مصر، ط/1، 1373هـ_ 1954م.
- **النشر في القراءات العشر،** لابن الجزري (ت: 833 هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية،لبنان، (د.ت).
- **نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع عرض ودراسة،** إعداد: عبد الله بن سرحان القرني، أطروحة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1425هـ.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** للسيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، (د.ت).

References

Al-Ghamdi, S. S (1986). *Al-Abadhi and his methodology in grammar, with the enquiry of the first part of his commentary on Al-Jazuliya*. A doctoral thesis at Umm Al-Qura University. Makkah Al-Mukarramah.

-Al-Daradji, S. J. (1996). *Morphology of Ibn-Malik.* A master's dissertation at university of Baghdad. Iraq.

-Al-Sarraj, M. S. (1985). *Fundamentals in Grammar* (1st ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.

-Al-Tanahi, M. M. (1992). *Amali Ibn Al-Shajari* (1st ed.). Al-Khanji Library press. Cairo.

-Al-Anbari, A. (2009). *Equity in matters of disagreement between the Basran and Kufian grammarians*. Al-Talai press. Egypt.

- Ibn Malik. (2002). *Brief definition in the science of morphology.* Deanship of Scientific Research press in Islamic University. Madinah Monurah.

-Al-Hajib,I. (N.D). *Clarification in detail explanation*. Al-Ani Press. Baghdad.

- Ibn Abi Al-Rabee, (1986). *The simplified in the explanation of Al-Zajaji's sentences* (1st ed.). Islamic west press. Beirut. Lebanon.

- Al-Fanari, M. M. (2020). *Establishing rules letter by letter in explaining the purposes of the morphology*. A doctoral thesis at Anbar University. Iraq.

-Al-Saymari, (1982). *The insight and the reminder* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.

-Al-Akbari, A. *The Explanation in the Syntax of the Qur'an*. Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners press. Damascus.
- Al-Andalusi, A. (1967). *Appendix and Complement in Explanation of the Book of Facilitation*. Al-Qalam press. Damascus.
- Ibn Malik, (1967). *Facilitating Benefits and Completing the Purposes*. Al-Kitab Al-Arabi press. Cairo.
- Abdel Tawab, R. (1997). *Linguistic development, its manifestations, causes and laws* (2nd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.
-Al-Farsi, A. (1999). *The outcome* (2nd ed.). World of Books. Beirut. Lebanon.
- Al-Muradi, (2008). *Clarification of the purposes and methods for explaining the millennium of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi press. Beirut.
-Al-Baghdadi, (1997). *The treasury of literature and the core door to the Arabs' speech* (4th ed.). Al-Khanji Library. Cairo.
-Al-Zamili, M. (2013). *Studies in morphology* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut.
- Al-Halabi, . (n.d). *Al-Durr Al-Masun in the science of Al-Kitab Al-Maknoun*. Al-Qalam press. Damascus.
-Habib, M. (N.D). *Diwan Jarir* (3rd ed.). Al-Marif press. Cairo.
-Abdel Sattar, A. (N.D). *Diwan Al-Nabigha Al-Dhubyani*. Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut.
-Ibn Jinni, (1985). *The Secret of Syntax* (1st ed.). Al-Qalam press. Damascus.
- Al-Sakhawi, A. (1995). *The Travel of Happiness and the Ambassador of Exploitation* (2nd ed.). Al-Sader press. Cairo
-Al-Hajib, (2010). *The Sufficient in the Sciences of Conjugation and Calligraphy* (1st ed.). Library of Arts. Cairo.
- Ibn-Malik, B. (2000). *Explanation of Ibn Al-Nazim on the Millennium of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Egypt.
-Al-Ashmouni, (1998). *Explanation of Al-Ashmouni on the Millennium of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.
- Ibn Malik, (1990). *Explanation of Facilitation* (1st ed.). Hajar for printing and publishing. Egypt.
-Al-Azhari, Kh. (2000). *Explanation of the statement on the clarification or the statement of the content of the clarification in grammar*. Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
-Al-Thamanani, (1999). *Explanation of Al-Tasrif* (1st ed.). Al-Rushd Library. Riyadh

30- Ibn Ayaz, (2002). *Explanation of the Definition of the Necessity of Conjugation* (1st ed.). Al-Fikr press. Amman.
-Ibn Asfour. (1980). *Al-Zajaji's explanation of sentences. Dar Al-Kutub Foundation for printing and publishing-Mosul University.* Iraq.
-Al-Astrabadi, R. (1978). *Explanation of Al-Radi on Al-Kafiyyah*. Garyounis University press. Libya.
-Al-Jarbardi, (2014). *Explanation of Al-Shafia* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut.
- Al-Astrabadi, R. (1975). *Explanation of Shafia Ibn al-Hajib*. Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
- Al-Astrabadhi, R. (2004). *Explanation of Shafia Ibn Al-Hajeb* (1st ed.). Religious Culture Library. Cairo
- Kar, N. (2005). *Explanation of Shafia Ibn Al-Hajeb* (1st ed.). Ibn Rajab press. Egypt.
-Ibn Hisham. (n.d). *Explanation of the golden origins in knowing the words of Arabs' speech*. United Distribution Company. Syria.
-Ibn Malik, (1982). *Explanation of the Sufficient* (1st ed.). Center for the Revival of Islamic Heritage. Umm Al-Qura University. Makkah Al-Mukarramah.
-Al-Sirafi, (2008). *Explanation of Sibawayh's book*. Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut. Lebanon.
-Ibn Yaish, (2001). *Explanation of the detailed* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.
-Al Shalubin, A. (1993). *Explanation of AlJazuli's enormous introduction* (1st ed.). Saudi Al-Rushd Library. Riyadh.
- Ibn-Yash, (1973). *Al-Malouki's Explanation of morphology* (1st ed.). The Arab Library. Aleppo.
- Al-Jawhari, (1978). *Al-Sahih (The crown of language and the corrector of Arabic)* (4th ed.). Al-Ilm for Millions press. Beirut.
- Sibawayh, A. (1988). *The Book* (3rd ed.). Al-Khanji Library. Cairo.
- Al-Akbari, A. (1995). *The core in the ills of linguistic construction and syntax* (1st ed.). Al-Fikr press. Damascus.
-Ibn Manzoor. (N.D). *Lisan Al-Arab*. Al-Marif press. Cairo.
- Al-Farsi, A. (N.D). *Problematic issues known as Baghdadiyat*. Al-Ani Press. Baghdad.
-Ibn Aqeel, A. (1988). *Assistant to facilitate benefits*. Al-Fikr press. Damascus.
-Al-Qaisi, M. (1985). *The problem of analyzing the Holly Qur'an* (2nd ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.

-Al-Farra, A. (N.D).*Meanings of the Holly Qur'an* (1st ed.). Egyptian for Authoring and Translation. Egypt.
- Al-Ansari, H. (1967). *Mughni Al-Labib on the books of Arabs* (2nd ed.). Al-Sadiq Foundation. Iran.
-Al-Jurjani, A. (1987). *The Key of morphology* (1st ed.). Al-Risala Foundation. Beirut.
-Alzamkhashri. (1993). *The detailed in the parsing craft* (1st ed.). Al-Hilal Library press. Beirut.
- Al-Shatibi, (2007). *The perfect purposes in explaining the sufficient brief* (1st ed.). Center for the Revival of Islamic Heritage. Umm Al-Qura University press. Mecca
-Al-Aini, (2010). *The grammatical tenacities in explaining the evidence of the explanations of the millennium, known as (Explanation of the Great Proofs)* (1st ed.). Al-Salam. Cairo.
- Al-Mubarrad, A. (N.D). *Al-Muqtadab*. Alam Al-Kutub press. Beirut.
-Al-Ayni, B. (1975). The Navigator of the Tablets in explaining Marah Al-Arwah. *Al-Mawred Journal*. 4(2).43-59.
- Al-Ishbili, A. (1987). *The joyful of morphology*. Al-Marifah. Beirut. Lebanon.
-Ibn Jinni, (1954). *The mediastinum* (Explanation of the Book of Conjugation by Abu Othman Al-Mazni). Revival of the Old Heritage press. Egypt
-Al-Jazari, A. (N.D). *Publication in the ten readings*. Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Lebanon.
- Al-Qarni, A. (2004). *Ibn Asfour's criticism on the opinions of the morphisms in his book, which is interesting to view and study*. A doctoral thesis at Umm Al-Qura University. Makkah Al-Mukarramah.
- Al-Suyuti, A. (N.D). *Hema Al-Hawame' in explaining the collection of collectors*. Al-Tawqifiyyah Library press. Egypt.